

تيسير Tayseer

لجنة حكومية تدعم القطاع الخاص لتحقيق الازدهار.

إجراءات أسهل، أداء أفضل.

www.tayseer.gov.sa

وكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار لخدمات واستشارات المستثمرين

تحويل (٦٥) ترخيص تشغيلي إلى رخص فورية،
و تقليص عدد التراخيص في تسع قطاعات في المملكة
من (٦,٧٤١) إلى (٣,٣٠٢).

88
للعملاء
والمجد

«تيسير» تشارك في قمة الـ GIS بالأرجنتين،
وملتقى ببيان عسير

إجراءات أسهل، أعمال أفضل.

اليوم الوطني 88

للمجد
والعلاء



اليوم الوطني **23rd**
المملكة العربية السعودية
September سبتمبر

Kingdom of Saudi Arabia
NATIONAL DAY

تيسير
Tayseer

تقدم لكم اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في التنمية الاقتصادية «تيسير» العدد التاسع من النشرة الشهرية، ويتضمن هذا العدد أبرز فعاليات اللجنة خلال اجتماعاتها الدورية لشهر سبتمبر، وذلك بهدف إيجاد الحلول المناسبة لمعوقات القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال ودعمه من خلال إشراك الجهات الحكومية ذات العلاقة، بالإضافة إلى توفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمر المحلي والأجنبي.

كما ندعوكم من خلال هذا العدد إلى التعرف على أبرز إنجازات وإصلاحات اللجنة الفرعية «اللجنة الوطنية للتراخيص الاستثمارية» ودورها الفاعل نحو تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

لجنة «تيسير»:

اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في التنمية الاقتصادية «تيسير» التي تم تشكيلها بقرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٣٦/٩) بتاريخ ١٤٣٦/١١/١٨هـ تعمل ٢٠ لجنة فرعية تحت مظلة «تيسير» حيث تهتم كل لجنة بمجموعة من الإصلاحات والتوصيات لتحسين بيئة الأعمال في المملكة.



أهدافنا:

١. تنفيذ الأوامر السامية والتوصيات والتوجيهات الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال وتحفيز القطاع الخاص.
٢. جعل المملكة من أفضل الدول في سهولة ممارسة الأعمال.
٣. التحليل الدوري لإجراءات وخدمات الجهات الحكومية ورفع كفاءتها.
٤. زيادة فعالية التواصل في القطاع الخاص في المملكة وإشراكه في صنع القرار.



توصيات «تيسير»:

نعمل على أكثر من ٣٠٠ مبادرة تهدف إلى تحسين بيئة وتحفيز القطاع الخاص في المملكة.



اللجان الفرعية في تيسير

كفاءة سوق العمل		الحصول على الكهرباء		استخراج تراخيص البناء		بدء وممارسة النشاط التجاري	
التعليم والتدريب		دفع الضرائب		الحصول على الائتمان		تسجيل الملكية	
التسجيل العيني للعقار		تعزيز أسس المنافسات الحكومية		إنفاذ العقود		التجارة عبر الحدود	
تطوير السياسات الاستثمارية		الإعلام ودعم اللجان		تسوية حالات الإفلاس		حماية أقلية المستثمرين وشفافية الانظمة	
لجنة القطاع غير الربحي		البنية التحتية		الصناعة		اللجنة الوطنية للتراخيص الاستثمارية	

«تيسير» في تويتر



دشنت اللجنة التنفيذية لتحسين بيئة الأعمال في القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في التنمية الاقتصادية «تيسير» حسابها في شبكة التواصل الاجتماعي «تويتر» بهدف تحقيق التواصل المباشر مع المستفيدين من خدماتها من القطاع الخاص بمختلف فئاته، بالإضافة إلى أن الحساب سيخصص أيضًا لنشر مستجدات عمل اللجنة والإطلاقات التي تعمل عليها مع كافة شركائها، وذلك تعزيزًا للحضور الإعلامي للجنة ولتحقيق الشفافية بين القطاع الخاص والجهات ذات العلاقة باستثماراتهم. كما سيُتيح الحساب توجيه الاستفسارات والاقتراحات من مختلف المستثمرين المحليين والأجانب وذلك ليتم الرد عليها، ويحصل المستفيد أيضًا من خدمات اللجنة على المعلومة من مصدرها الرسمي.

تابعونا الآن عبر حسابنا: @TAYSEERgov

مشاركات «تيسير»

«تيسير» تُشارك في ملتقى بيان عسير ٢٠١٨



خلاله على أثر الإصلاحات التي قامت بها اللجنة على تحسين بيئة الأعمال والاستثمار، ومدى مساهمتها في دعم رواد الأعمال.

يُذكر أن ملتقى بيان يُعد نافذة للشباب نحو ريادة الأعمال، وهو الملتقى الأول من نوعه الذي يُقدم حلولاً عملية لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما يستقطب الملتقى العديد من الخبراء الدوليين والمحليين لنقل خبراتهم ومهاراتهم إلى الشباب من خلال ورش عمل إرشادية وتدريبية متخصصة، وذلك بمشاركة الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة.



شاركت لجنة «تيسير» مؤخراً في معرض «بيان عسير» ٢٠١٨ في نسخته الثالثة، وذلك بهدف تعريف المشاركين وزوار المعرض بالدور الذي تقوم به اللجنة نحو تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ والإصلاحات التي عملت عليها خلال المرحلة الماضية، وذلك عبر جناح خاص بها شهد تفاعل من زوار المعرض، حيث تعرفوا من

«تيسير» تُشارك في قمة الابتكار العالمية «GIS» المنعقدة بالأرجنتين

و

شاركت «تيسير» مؤخرًا في قمة الابتكار العالمية (GIS 2018) بمدينة بوينس آيرس في الأرجنتين وذلك باستضافة الاتحاد العالمي للتنافسية، وبمشاركة قادة من جميع أنحاء العالم.



وتضمنت مشاركة «تيسير» استعراض رحلة المملكة نحو زيادة تنافسياتها بين دول العالم، حيث تم خلال القمة تقديم شرحاً وافياً للإصلاحات التي تمت خلال المرحلة الماضية والتي تتوافق مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ و تم التأكيد في القمة أن ما تقوم به المملكة من إصلاحات ومبادرات في المجال الاقتصادي تأتي في إطار سعيها المتواصل نحو إيجاد بيئة جاذبة للاستثمار في المملكة وتحفيز القطاع الخاص، وذلك للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للمملكة.

يُذكر أن قمة الابتكار العالمية هو تجمع يضم قادة من جميع أنحاء العالم بهدف استعراض تجارب الدول في مجال الابتكار في رفع تنافسية الدول، إذ تُعد هذه القمة التي تُقام سنويًا منصةً فريدة لاستعراض مراحل النجاح للمشاريع التي تقوم بها تلك الدول.



ما الذي نقوم به في «تيسير»؟

نقوم في لجنة «تيسير» بجمع المدخلات الواردة من الأوامر والتوجيهات السامية، وتوصيات المؤشرات الدولية ومقارنتها مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية، وتحليل أثر تنفيذها من عدمه على بيئة الأعمال وتنافسية المملكة وترتيبها في التقارير الدولية، واقتراح توصيات إضافية مُصممة خصيصًا لتلائم بيئة الأعمال في المملكة، وبعد اعتماد هذه المدخلات وتحويلها إلى إصلاحات وتوصيات قابلة للتنفيذ يتم إحالتها إلى لجان «تيسير» الفرعية وذلك للتنفيذ وفقًا لاختصاص كل لجنة. كما نعمل في «تيسير» على تحقيق التواصل بفاعلية مع القطاع الخاص من خلال عدة قنوات منها عقد ورش عمل مع القطاع الخاص واجتماعات مباشرة مع اللجان الوطنية المنبثقة من مجلس الغرف السعودية لحصر أهم المعوقات والاقتراحات المتعلقة بالبيئة الاستثمارية في المملكة، وفي المرحلة الأخيرة وبعد تنفيذ التوصيات وحل العوائق التي تواجه القطاع الخاص يتم التواصل مع القطاع الخاص وتوعيته بالمستجدات.

«تيسير» والتقارير الدولية



تقوم «تيسير» أيضًا بدراسة الحالات والمؤشرات العالمية وبحث أفضل الممارسات، حيث تم تحليل ٣٠ مؤشر عالمي واختيار ١٦ مؤشر ليتم التركيز عليها خلال السنوات المقبلة، وقد تمت التصفية والاختيار للمؤشرات العالمية بناءً على استقلالية المنظمة القائمة بإعداد التقرير ومدى التزامها بالمعايير كموائمتها مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ ونوع ومصدر البيانات والمعلومات، كما تم تصنيف ووضع الأولويات على المؤشرات، وتم اختيار خمسة مؤشرات سيكون التركيز عليها خلال الفترة الحالية.

محاور ومؤشرات التقارير الدولية

عملت «تيسير» على إنشاء قاعدة بيانات لجميع المحاور والمؤشرات الفرعية للتقارير والمؤشرات الخمسة التي سيتم التركيز عليها، والتي تشمل تقرير سهولة ممارسة الأعمال، تقرير التنافسية العالمي، مؤشر مدركات الفساد، مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، والكتاب السنوي للقدرة التنافسية العالمية، ليتم بعد ذلك القيام بحصرها في مواضيع رئيسة على النحو التالي:



كما يتم اختيار الإصلاحات لمعالجة العوائق بناءً على أفضل الممارسات وأثرها على المؤشرات العالمية والبيئة الاقتصادية ومن ثم يتم توزيعها على اللجان الفرعية لـ«تيسير» حسب الاختصاص.

التقارير العالمية التي سوف تركز عليها «تيسير» حالياً



«تيسير» واللجان الوطنية



وسيتم الاجتماع في الفترة القادمة مع اللجان الوطنية التالية وفق الجدول الزمني المعد لذلك:

اللجنة الوطنية للمقاولين
اللجنة الوطنية الصحية
اللجنة الوطنية للوجستية
اللجنة الوطنية لتقنية المعلومات
اللجنة الوطنية لريادة الأعمال
اللجنة الوطنية لشركات الاسمنت
اللجنة الوطنية للتعيين
اللجنة الوطنية للخرسانة الجاهزة
اللجنة الوطنية للصناعات الدوائية
اللجنة الوطنية لمنتجات الألبان الطازجة
اللجنة الوطنية لمنتجاتي الدواجن

تم الاجتماع مع اللجان الوطنية التالية:

اللجنة الوطنية لصناعة الحديد
اللجنة الوطنية الصناعية
اللجنة الوطنية للسياحة والبريد
اللجنة الوطنية لوكلاء السيارات
اللجنة الوطنية للمكاتب الاستشارية
اللجنة الوطنية الزراعية
اللجنة الوطنية للمستشفيات الخاصة
اللجنة الوطنية للتعليم والتدريب
اللجنة الوطنية لمحطات الوقود
اللجنة الوطنية العقارية
اللجنة الوطنية للسياحة والترفيه والفعاليات
اللجنة الوطنية التجارية
اللجنة الوطنية للأوقاف
الجمعية السعودية للمطاعم (قوت)

ملخص الحالات الواردة لـ «تيسير»

تم حصر أكثر من 500 حالة من القطاع الخاص متعلقة
ببيئة الأعمال.



تم تحليل وتنفيذ توصيات لمعالجة أكثر من 100 حالة عبر
لجان «تيسير» الفرعية.



عدد الحالات التي تم تحليلها وتحديث القطاع الخاص
بمستجداتها أكثر من 250 حالة.



يتم العمل حاليًا على تحليل ودراسة أكثر من 100 حالة
بهدف عمل التوصيات اللازمة أو تحديث القطاع الخاص
بمستجداتها.



من المتوقع رصد عدد من الحالات الجديدة بعد الاجتماع
مع اللجان الوطنية وفق الجدول الزمني المعد لذلك.



وفيما يتعلق بالهدف من إعادة هندسة الإجراءات هو تسهيل إجراءات إصدار التراخيص اللازمة للاستثمار في الأنشطة المستهدفة من وجهة نظر المستثمر بحيث تكون واضحة وبسيطة وغير معقدة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية لكل نشاط تجاري. و تسعى اللجنة الوطنية للتراخيص الاستثمارية إلى المساهمة الفاعلة في تيسير رحلة المستثمر من خلال تقييم الوضع الحالي للإجراءات القائمة لاستخراج التراخيص اللازمة للمنشآت الراغبة في الاستثمار، وذلك لمناقشتها مع الجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى بحث أبرز التحديات التي تواجه المستثمرين في هذا المجال، وذلك للوصول إلى إعادة هندسة تلك الإجراءات بما يتوافق مع الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها لجنة «تيسير»، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تحفيز الاستثمارات في المملكة وزيادتها، وبالتالي سيساعد ذلك في تحقيق ما نسعى إليه جميعاً نحو رفع مستوى تنافسية المملكة على المستوى العالمي.

ما هو الدور الرئيس الذي تُعنى به اللجنة الوطنية للتراخيص الاستثمارية؟

يكمّن الدور الرئيس للجنة في دراسة الخطوات والإجراءات والاشتراطات الحالية لاستخراج جميع التراخيص اللازمة للمنشآت الراغبة في الاستثمار، ودراسة جميع العوائق والإجراءات، وذلك لمناقشتها مع جميع الجهات ذات العلاقة في هذه الأنشطة لإعادة هندستها وصولاً للهدف الرئيس وهو المساعدة في تيسير رحلة المستثمر والتي سُسّاعد في رفع دخول استثمارات جديدة، وبالتالي سُسّاهم في رفع مستوى تنافسية المملكة العربية السعودية، وللوصول لهذا الهدف بدأت اللجنة أعمالها بدايةً مع الجهات ذات العلاقة في تسع قطاعات حيوية وهي التعليم، الصحة، النقل، الصناعة، الاعلام، التجارة، السياحة، الزراعة والاتصالات، والتي تُعد أهم القطاعات المساهمة في تذليل العوائق الموجودة حالياً وجعل هذه القطاعات جاذبة للاستثمار، بالإضافة إلى أن ذلك سيدعم تحقيق ما نسعى إليه المتمثل في الرفع من مستوى الاستثمار، وخلق بيئة استثمارية جاذبة للراغبين في الدخول إلى الاستثمار في هذه القطاعات.



أوضح رئيس اللجنة الوطنية للتراخيص الاستثمارية وكيل المحافظ لخدمات واستشارات المستثمرين بالهيئة العامة للاستثمار المهندس إبراهيم بن صالح السويل، أن اللجنة تعمل مع أكثر من ٢٤ جهة حكومية وذلك بهدف تحسين بيئة الأعمال في المملكة من خلال إعادة هندسة إجراءات إصدار التراخيص الاستثمارية بحيث يتم مراجعة نشاط التراخيص الحالية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية لكل قطاع، ليتم بعد ذلك إصدار الترخيص وفقاً لإجراءات تم إعدادها خصيصاً لتناسب بيئة الأعمال والاستثمار في المملكة، وتبسيط الضوء أكثر حول الإصلاحات التي تعمل عليها اللجنة والهدف منها، أجرت نشرة «تيسير» حواراً مع رئيس اللجنة، وذلك من خلال اللقاء التالي الذي أوضح فيه طبيعة عمل اللجنة واختصاصاتها:

بداية ما المقصود بالتراخيص الاستثمارية؟ وما الهدف من إعادة هندسة إجراءات إصدار التراخيص؟

الترخيص الاستثماري هو الوثيقة الرسمية التي تصدر من الجهة الحكومية المُشرعة والمنظمة لنشاط المنشأة الراغبة في الاستثمار، وذلك للموافقة عليه وممارسة النشاط التجاري، ويشمل ذلك تراخيص المستثمر الأجنبي، السجل التجاري، تراخيص التشغيل وتراخيص البلدية.

ما هي المراحل التي يمر بها عمل اللجنة الوطنية للتراخيص الاستثمارية، وما طبيعة عمل اللجنة مع الجهات ذات العلاقة؟

في المرحلة الأولى يركز عمل اللجنة على تقييم الوضع الحالي من خلال جمع بيانات خطوات أنشطة هذه القطاعات ومعرفة متطلبات كل خطوة يمر بها المستثمر، ليتمكن بذلك من بدء نشاطه التجاري ومعرفة مكامن الصعوبة التي يمر بها، بعد ذلك تأتي مرحلة تحليل تلك الخطوات ودراسة أفضل الممارسات العالمية، وتحليل المخاطر لكل نشاط تجاري من خلال الاستعانة بخبراء البنك الدولي وبيوت الخبرة العالمية.

وتحقيقاً لإعادة هندسة الإجراءات لكل قطاع تم تشكيل تسعة فرق عمل يضم كل فريق الجهات ذات العلاقة بهذا القطاع بحيث يختص بكل ما يتعلق به، ومن ثم جرى عقد ورش عمل تمت من خلالها دعوة ممثلين من القطاع الخاص والمستثمرين الحاليين في هذا المجال وذلك لمناقشة وضع القطاع من وجهة نظر المستثمر وكيفية تسهيل الدخول فيه وأهم الاقتراحات المقدمة. كما تمت مناقشة المخاطر المتعلقة بأنشطة الجهات المشاركة والمستثمرين، وذلك لمراعاتها والأخذ بها في مرحلة تصميم رحلة المستثمر الجديدة.

تقرير التراخيص التي تم إعادة هندسة إجراءاتها

بعد		قبل	
تخفيض بنسبة	إجمالي عدد التراخيص	إجمالي عدد التراخيص	
٥١%	٣,٣٠٢	٦,٧٤١	جميع القطاعات
٥٩%	٢١	٥١	الاتصالات
٦٥%	٧٩	٢٢٤	الإعلام
٦٣%	٣٢	٨٦	الصحة
٧٩%	٥	٢٤	السياحة
٤٣%	٣٢	٥٦	التعليم والتدريب
٤٠%	٢٩	٤٨	النقل
٨١%	٣	١٦	التجارة
٦٠%	٩٥	٢٤٠	الزراعة
٥٠%	٣,٠٠٦	٥,٩٩٦	الصناعة



هل من إنجازات تمت خلال المرحلة الماضية لتحقيق إعادة هندسة إجراءات التراخيص الاستثمارية؟

نعم جرى خلال المرحلة الماضية إعادة هندسة إجراءات (١,٧٦٢) نشاط تجاري والانتهاى من (٧٣) مبادرة من مجموع (٢٤٧) مبادرة، ومن أبرز الإنجازات التي تمت هي تقليل عدد المتطلبات من (١٧,٢١٣) إلى (٧,٨٤١) وبنسبة تصل إلى ٥٤% على مستوى القطاعات التسعة، كما تم تحويل أكثر من (٦٥) ترخيص تشفيلي إلى رخص فورية، بالإضافة إلى تقليص عدد التراخيص من (٦,٧٤١) إلى (٣,٣٠٢).

بعد ذلك تأتي مرحلة التصميم والاتفاق على رحلة المستثمر الميسرة الجديدة وذلك بالتعاون والتنسيق مع شركائنا من جميع الجهات ذات العلاقة والاتفاق على عدد من المبادرات ومضمون كل مبادرة والوقت المتوقع للانتهاى منها والجهة المسؤولة عن كل مبادرة، وحاليًا العمل قائم بشكل مكثف على متابعة هذه المبادرات والسعي لإيجاد الحلول المناسبة للعقبات التي قد تطرأ على مراحل تنفيذ هذه المبادرات.

متطلبات جميع القطاعات التسعة

٥٤%

تخفيض المتطلبات بنسبة

٧,٨٤١

عدد المتطلبات الجديدة

١٧,٢١٣

عدد المتطلبات القديمة



السياحة
من ٨٠ إلى ٤٨
تخفيض
المتطلبات
بنسبة
%٤٠



الصحة
من ٦٢٤ إلى ٤١٢
تخفيض
المتطلبات
بنسبة
%٣٤



الإعلام
من ٧٤١ إلى ١٤٨
تخفيض
المتطلبات
بنسبة
%٨٠



الاتصالات
من ١١٥ إلى ٥٥
تخفيض
المتطلبات
بنسبة
%٥٢



الصناعة
من ١٣,٨٠٧ إلى ٥,٩٩٣
تخفيض
المتطلبات
بنسبة
%٤٠



الزراعة
من ٤٩١ إلى ١٦٠
تخفيض
المتطلبات
بنسبة
%٦٧



التجارة
من ٣٨ إلى ٣٠
تخفيض
المتطلبات
بنسبة
%٢١



النقل
من ١١٣٠ إلى ٨٦٠
تخفيض
المتطلبات
بنسبة
%٨٠



التعليم والتدريب
من ١٨٢ إلى ١٣٢
تخفيض
المتطلبات
بنسبة
%٢٨

ماهي الخط المستقبلية لعمل اللجنة؟

سيتم بإذن الله إضافة القطاع المالي للبرنامج وإعادة هندسة الإجراءات الخاصة به، بالإضافة إلى العمل على زيادة عدد الرخص الفورية. كما أن من أهم الخطط المستقبلية للجنة هو إتمام عملية الربط لجميع قطاعات الدولة الرئيسية من خلال منصة "مراس" بحيث يتيح ذلك منح الرخص الفورية من جميع تلك القطاعات بوقت قياسي يساهم في بدء العمل التجاري بأسرع وقت وأقل إجراءات، كما سيتم خلال المرحلة القادمة إكمال (٢٤٧) مبادرة على مستوى اللجنة الوطنية للتراخيص الاستثمارية.

ورش عمل توعوية للمكاتب الهندسية والاستشارية والمقاولين بالقطاع الخاص، وكذلك لموظفي الشركة السعودية للكهرباء ومقدمي الخدمة للقطاع الخاص، لشرح وتوضيح عمليات قطاع الأعمال، كما تم نشر العديد من النشرات التوعوية للجمهور.

نود إعطائنا نبذة حول دليل المستثمر، ومالهدف منه؟

دليل المستثمر هو كتيب باللغتين العربية والأجنبية يقدم للمستثمر كامل المعلومات التي يحتاجها للاستثمار في هذا القطاع والخطوات والإجراءات المطلوبة منه لبدء النشاط وذلك لرفع مستوى الشفافية ويكون مرجع وداعم له في تقييم قرار الاستثمار.

هل هناك قطاعات تم الانتهاء من دليل المستثمر الخاص بها؟

نعم تم إطلاق دليل المستثمر لعدد من القطاعات، حيث تم الانتهاء من الدليل الخاص بقطاع الصحة والتعليم والاتصالات والهيئة العامة للموانئ التابعة لقطاع النقل.

نتطلع اليوم لتحسين إجراءات ممارسة الأعمال ورفع كفاءتها، فهذه الإصلاحات مجرد بداية، كن جزءا من التغيير وشاهد نمو وازدهار أعمالك في المملكة العربية السعودية.
مع أطيب التمنيات،

تيسير Tayseer

زورنا

 @TAYSEERgov  www.tayseer.gov.sa

نسعد باستقبال ملاحظتكم واقتراحاتكم على البريد الإلكتروني

 info@tayseer.gov.sa